United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

ED/EFA/2009/ME/1
Oslo, December 2008
Original: English

الاجتماع الثامن للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع

18-16 كانون الأول/ديسمبر 2008

أوسلو، النرويج

إعلان أوسلو

الاجتماع الثامن للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع
16-18 كانون الأول/ديسمبر 2008

أوسلو، النرويج

إعلان أوسلو

"الاتحاد في العمل"

1 - نحن الوزراء والمسؤولين القياديين في الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف وكبار ممثلي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص قد اجتمعنا، بناءً على دعوة المدير العام لليونسكو ووزير البيئة والتنمية الدولية للنرويج، في أوسلو من 16 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر لعقد الاجتماع الثامن للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع. وإننا نعرب عن خالص امتناننا للحكومة النرويجية على ما أبدته من حفاوة في استضافتنا.

2 - وينعقد الاجتماع الثامن للفريق الرفيع المستوى في ظل ما يشهده العالم من تباطؤ اقتصادي ناجم عن الأزمة المالية التي لم يسبق لها مثيل منذ الثلاثينات. وسيكون من الضروري حماية أفقر الأطفال والشباب والكبار من آثار الأزمة وعزلهم عنها لأنهم أقل الناس تحملاً لمسؤولية هذه الأحداث. فيجب أن لا تستخدم الأزمة كمبرر لخفض الإنفاق الوطني والمساعدات الدولية المخصصة للتعليم. وبدلاً من ذلك، يتسم الدعم الثابت لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية، بأهمية أكثر حيوية من الأهمية التي كان يتسم بها قبل الأزمة.

التأكيد على الدور المحوري الذي يؤديه التعليم من أجل التنمية

3 - نؤكد من جديد في هذا السياق على أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان يجب احترامه في أي وقت. وهو أكثر الأدوات فعالية لتحقيق النمو والانتعاش الاقتصاديين على نحو شامل ومستدام، والحد من الفقر والجوع وعمالة الأطفال، وتحسين الصحة والدخل وسبل الرزق من أجل تعزيز السلام والديمقراطية والوعي البيئي. فالتعليم يزود الأفراد بالمعرفة والقيم والمهارات التي يحتاجون إليها لاتخاذ القرارات ولرسم مستقبلهم. وإن تعميم الانتفاع بالتعليم الأساسي الجيد وتحقيق نتائج أفضل في التعلم يمثلان قوتي الدفع اللازمتين لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ووفقاً لما أكدته الأمم المتحدة في القمة التي عقدتها في أيلول/سبتمبر 2008 بشأن الأهداف الإنمائية، يعد الاستثمار المستمر في التعليم والصحة أمراً أساسياً لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

4 - وبناءً على ذلك فنحن نوافق على تحسين التخطيط والتنسيق للجهود العالمية الرامية إلى ترويج أهداف التعليم للجميع الستة كافة. ونسند إلى الوكالات الراعية للتعليم للجميع وإلى الشركاء المعنيين بهذا البرنامج مهمة مواصلة الجهود الرامية إلى وضع خطة عمل مشتركة لترويج التعليم للجميع وتقديم نتائجهم الأولى في الاجتماع القادم. ولتحقيق هذا الغرض علينا أن نرحب بجميع المبادرات القائمة، بما فيها التحالف الواسع من أجل "صف عام 2015"، وأن نعمل مع هذه المبادرات.

5 - وينبغي إدراج الاستراتيجيات التعليمية في الأطر الأوسع نطاقاً المتمثلة في سياسات مكافحة الفقر والسياسات الإنمائية الوطنية. ولا يزال سوء التغذية واعتلال الصحة عند الأطفال يعتبران عقبتين رئيسيتين أمام انتفاع الفقراء بالتعليم وتحصيلهم الدراسي. وهذا ما يُبرز الروابط الوثيقة بين التعليم والصحة والظروف الاجتماعية. كما أنه يبين ضرورة التوصل إلى تنسيق أكبر في السياسات بين القطاعات.

6 - وتبعاً لذلك، نطلب من الوكالات الراعية للتعليم للجميع التشارك مع الوكالات المعنية في الأمم المتحدة، مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، وكذلك مع الجهات المهتمة من بين شركاء التعليم للجميع، من أجل تحسين تنسيق مبادرات التعليم والصحة والتغذية في البرامج المتكاملة التي تستهدف صغار الأطفال في المجتمعات المحلية الفقيرة داخل البلدان البعيدة عن تحقيق أهداف التعليم للجميع ونلتزم بدعم هذه المبادرات التي يجب أن تكون قطرية التوجه وأن تحظى بدعم شركاء التنمية.

جعل الإنصاف أولوية في التعليم: أهمية الحكومة

7 - منذ عقد منتدى التعليم العالمي عام 2000، قامت بلدان عديدة، بما في ذلك بعض أفقر البلدان، باتخاذ إجراءات بارزة وجريئة، بدعمها في أغلب الأحيان شركاء التنمية، من أجل تحسين فرص الانتفاع بالتعليم. بيد أن الاتجاهات الحالية تدل على أن عدد الأطفال غير المنتفعين بالتعليم الابتدائي سيبقى بحدود 29 مليون طفل في عام 2015. وعليه فنحن نوافق على النتيجة التي خلص إليها المؤتمر الدولي للتعليم المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 في جنيف، والتي تتمثل في أن توفير التعليم الجامعي الجيد التعليم أمر أساسي لتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. لهذا يجب أن تركز السياسات على الحد من التفاوت القائم على نوع الجنس، والثروة، وعلى الفرق بين الريف والمدينة وغير ذلك من الفروق. ولتحقيق قدر أكبر من الإنصاف، يجب على الحكومات الوطنية وشركائها توسيع نطاق الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي؛ وضمان قدر معقول من فرص التعلم في المراحل بعد الابتدائية وتلبية احتياجات محو أمية الكبار.

8 - لا تزال الفروق بين الجنسين راسخة بعمق في كثير من البلدان مما يؤثر على كل من الذكور والإناث. وغالباً ما يؤدي الفقر وغيره من أشكال الحرمان الاجتماعي على تضخيم هذا التفاوت. وتتأثر الفتيات والنساء تأثراً متبايناً بسوء التغذية والمخاطر الصحية والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك التحرش الجنسي. وتمثل الفتيات بوجه خاص الفئة المحرومة في البلدان التي تعاني من هشاشة الأوضاع أو تمر بحالات الطوارئ. لذلك يلزم اتخاذ تدابير خاصة للوصول إليهن، وإتاحة نشوء بيئة مؤاتية للتعلم.

9 - يعتبر تحسين نتائج التعلم لدى جميع الطلاب أمراً حتمياً. ولبلوغ هذه الغاية لا بد من دعم الحكومات الوطنية المهتمة من أجل وضع مؤشرات وأدوات ملائمة للظروف المحلية ومعايير خاصة بالجودة للاضطلاع بالتقييم والرصد والاستثمار في جودة المدخلات والعمليات.

10- أما الإصلاحات التي تسخر الحوكمة لتحقيق المزيد من اللامركزية وإتاحة قدر أكبر من الخيارات والتنافس في توفير التعليم، فيجب أن تقدم الضمانات اللازمة لمنع ما يمكن أن يتعرض له الفقراء والمستبعدون من إجحاف.

11- يعد بناء القدرات من الشواغل الملحة في البلدان التي تعيش أوضاعاً تتسم بالهشاشة. وفي ظل ظروف كهذه يكتسي بناء القدرات على مستوى الأفراد والمنظمات والمؤسسات أهمية قصوى من أجل تمتين هياكل الحكومة الضعيفة وتعزيز شرعية الدولة. وعلى الشركاء المعنيين بالتنمية أن يستخدموا آليات أكثر مرونة وسرعة في الاستجابة وابتكاراً كمبادرة المسار السريع المقترحة في مجال التعليم للجميع باسم "الصندوق الانتقالي للتعليم" بغية التصدي للأوضاع العالية المخاطر، بما يتماشى مع النهوج الخاصة بكل بلد.

12- وإننا نناشد الشركاء المعنيين بالتعليم للجميع أن يدعموا التزامات البلدان بتحقيق الإنصاف في التعليم، سواء على مستوى إتاحة التعليم والحضور في المدارس أو عمليات التعلم ونتائجه. وينبغي أن يشمل ذلك وضع أهداف محددة بعناية تراعي قضايا

الجنسين قصد قياس مستوى الإنصاف، بالإضافة إلى وضع مؤشرات وأدوات رصد لهذا الغرض. وينبغي للشركاء المعنيين بالتعليم للجميع - وعلى رأسهم الوكالات الراعية - أن يدعموا تشاطر المعارف والمعلومات الخاصة بالإنصاف في التعليم، وذلك لضمان بناء القدرات وتحسين رسم السياسات وتخطيط الأنشطة وتنفيذها.

مضاعفة التمويل واستهداف أكثر الفئات احتياجاً

13- تبذل معظم البلدان، منذ عام 2000، جهوداً تحمد عليها لزيادة ما يقدمه القطاع العام على الصعيد الوطني من تمويل ومساعدات للتعليم الأساسي، وذلك من أجل المضي قدماً نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع. بيد أن حالة الركود التي شهدتها مؤخراً عملية الوفاء بالتزامات تقديم المعونة وانخفاض نصيب الدخل الوطني المخصص للتعليم في بعض البلدان من الأمور التي تبعث على القلق جدياً. وقد يتفاقم الوضع في ظل التباطؤ الاقتصادي العالمي. وإن حرص الشركاء المعنيون بالتنمية على الوفاء بالتزاماتهم السابقة، فسيفضي ذلك إلى زيادة كبيرة في التمويل بالنسبة إلى البلدان النامية، مما سيخفف من وقع الأزمة المالية العالمية عليها.

14- ويجب على الحكومات الوطنية والشركاء المعنيين بالتنمية زيادة تمويل السياسات والبرامج التي تعزز استيعاب جميع الأطفال وتحسين نتائج التعلم للجميع. ولهذا الغرض، ينبغي تنفيذ فكرةِ مجانية الالتحاق بالمدارس الابتدائية بوصفه حقاً من الحقوق الأساسية. وطبقاً للنداء الذي وجّه في إطار جدول أعمال أكرا للعمل على تحقيق فعالية المعونة، ينبغي للحكومات الوطنية والشركاء المعنيين بالتنمية تخصيص مبالغ لتمويل التعليم في الأماكن التي هي في أمسّ الحاجة إلى ذلك، وضمان استخدام هذه الأموال على نحو أكثر فعالية وجدوى. كما يتعين توجيه المعونات الإنمائية إلى أبعد البلدان عن تحقيق أهداف التعليم للجميع، ولا سيما تلك التي تعيش أوضاعاً تتسم بالهشاشة أو التي لا تتلقى إلا دعماً خارجياً محدوداً. علاوة على ذلك، لا بد أن يصل التمويل إلى أشد الفئات حرماناً داخل هذه البلدان. ولذا، وضعنا في اعتبارنا البيان الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2008 عن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقِد في العاصمة القطرية الدوحة بشأن تمويل التعليم في المناطق المتأثرة بالنزاعات، مطالبين بإعطاء الأولوية لتوفير التعليم وحمايته في تلك الظروف. وبغية الوصول إلى من هم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة، ينبغي استغلال الآليات التمويلية القائمة والنهوج المبتكرة الأخرى بالاعتماد على المجتمع المدني والقطاع الخاص.

15- *وإننا لنناشد بإلحاح الحكومات الوطنية أن تخصص الموارد المحلية اللازمة للتعليم (4-6% من الناتج القومي الإجمالي/15-20% من الإنفاق الحكومي)، كما نناشد الشركاء المعنيين بالتنمية أن يزيدوا المساعدة الإنمائية الرسمية تماشياً مع إعلان الدوحة، ونُهيب بجميع الشركاء المعنيين بالتعليم للجميع أن يعطوا الأولوية للاستثمار في مجال التعليم الأساسي في إطار نهج متوازن للقطاع كله. ونحثّ كذلك الشركاء المعنيين بالتنمية على الوفاء بالتعهدات السابقة وضمان تدفق الموارد الكافية في الوقت المناسب عبر مختلف قنوات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الصناديق الاستئمانية لمبادرة المسار السريع، التي يستخدمونها لمساعدة البلدان التي تواجه أكبر التحديات في تحقيق التعليم للجميع. ونناشد الحكومات والشركاء المعنيين بالتنمية في البلدان التي تتقدم نحو بلوغ أهداف التعليم للجميع أن يحسنوا استهداف الفئات التي ما زالت محرومة من التعليم.*

توظيف المعلمين وتدريبهم وتوزيعهم على المناطق وضمان بقائهم فيها

16- إن لم يتوافر العدد الكافي للمعلمين ذوي الكفاءة المهنية - بمن فيهم المعلمات - الذين يعيّنون في المواقع الملائمة ويتقاضون أجوراً جيدة ويتميزون بالحماس ويتلقون قدراً كافياً من المساندة ولديهم دراية باللغات المحلية، لن نتمكن من توفير تعليم جيد لأطفال العالم.

17- وبوجه عام سنحتاج إلى 18 مليون معلّم جديد في الصفوف الابتدائية خلال السنوات السبع القادمة لكي نحقق تعميم التعليم الابتدائي. وعلى الحكومات الوطنية أن تحقق توازناً بين حاجتها إلى استقطاب المعلمين إلى قاعات الدرس على المدى القصير من جهة، وبناء قدرات تعليمية مهنية عالية الجودة على مدى أطول من جهة أخرى. ويستلزم تدارك نقص المعلمين أن تضع البلدان المعنية استراتيجيات قطرية طويلة الأجل وتتعهد بالتزامات حازمة في هذا الصدد. ولا بد أن تولي السياسات اهتماماً لاستحداث فرص للتطور المهني وتوظيف أعداد كافية من المعلمين، وأن تهيئ الظروف المناسبة للتدريس وتزيد مشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات من خلال الحوار الاجتماعي.

18- *وإننا نحث الحكومات الوطنية، التي تحظى بدعم تقني ملائم، على تحديد احتياجاتها على المدى القصير والمدى المتوسط فيما يتعلق بتوظيف المعلمين وتوزيعهم على المناطق وتدريبهم وضمان بقائهم فيها. ونناشد الشركاء المعنيين بالتنمية أن يساندوا الجهود الوطنية في هذا المجال، وأن يعملوا مع الحكومات والهيئات الإقليمية والمجتمع المدني ومنظمات المعلمين من أجل تحديد الاحتياجات الخاصة وتلبيتها، وتوفير الدعم المتوقع لتغطية التكاليف المرتبطة بذلك.*

19- *وإننا نزكّي فكرة إنشاء فريق عمل خاص دولي معني "بالمعلمين في إطار التعليم للجميع"، وهو تحالف عالمي طوعي لشركاء التعليم للجميع العاملين معاً من أجل معالجة مشكلة "نقص المعلمين". كما تدعو فريق العمل الخاص إلى حث الخطى نحو وضع المقترحات المنصوص عليها في خطة عمله، استناداً إلى مبدأ تسلّم زمام الأنشطة على الصعيد الوطني، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الفريق الرفيع المستوى في اجتماعه القادم. ولهذا الغرض، يتعين على فريق العمل الخاص استكشاف إمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب والجنوب فيما يتعلق بالمعلمين، ويشمل ذلك إعلان بالي بشأن البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان. علاوة على ذلك، سيركز فريق العمل الخاص بصفة خاصة على أبعد البلدان عن بلوغ أهداف التعليم للجميع والبلدان التي تعاني من أكبر نقص في المعلمين. وإننا نوافق على إنشاء أمانة - بدعم من الشركاء الراغبين في ذلك - لمساعدة فريق العمل الخاص.*

الاجتماع القادم

20- نُعرب عن ترحيبنا بالعرض الذي قدمته حكومة إثيوبيا ومفوضية الاتحاد الافريقي باستضافة الاجتماع التاسع للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع الذي سيُعقد في أديس أبابا في شباط/فبراير عام 2010، كما أننا نقبل هذا العرض.